



نائب رئيس مجلس الأمة يستقبل اللاعب السابق عبدالرحمن الموسى



عيسى الكندري خلال استقباله اللاعب السابق عبدالرحمن الموسى

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري في مكتبه أمس اللاعب السابق لنادي القادسية الرياضي ومنتخب الكويت الوطني لكرة القدم عبدالرحمن الموسى وذلك بمناسبة اعتزاله.

وحت الكندري خلال اللقاء اللاعب الموسى على استثمار الخبرات الرياضية والاستفادة منها في خدمة النادي والمجال الرياضي الكويتي بشكل عام، متمنيا له التوفيق والنجاح في حياته المستقبلية.

اقترح إضافي ساعتين يومياً للعلمين في المدارس الحكومية العربي لبوشهري: ما خطة «الأشغال» لمواجهة موسم الأمطار؟

وجه النائب فراج العرييد سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة د. جنان بوشهري قال في مقدمته: متوقعة البلاد في الموسم الماضي لأضرار كبيرة جراء الأمطار الموسمية وتحملت الدولة تكاليف باهظة بسبب عدم الاستعداد لذلك، وتحسب الدول لأي كوارث طبيعية بشكل كبير بعدما تواجه مثل تلك الظروف خصوصاً بعدما أكدت مصادر التنبؤات الجوية بأن الكويت قد تتعرض لأمطار كبيرة حتى العام المقبل. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- بعد مرور ما يقارب العام على تلك الأمطار الشديدة ما هي خطة الوزارة لمواجهة الظروف المشابهة لهذا العام؟ يرجى إرفاق إجابة علمية وفنية للاستعدادات. 2- وفقاً للخطة العلمية المدروسة للوزارة في هذا الشأن.. هل هناك توقعات بحدوث أضرار واسعة لبعض المناطق والطرقات؟ وما هي؟ يرجى إرفاق كشف بالمناطق والشوارع المتوقع تضررها بشكل واسع في حال تكررت تلك الأمطار.

وجه النائب فراج العرييد سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة د. جنان بوشهري قال في مقدمته: متوقعة البلاد في الموسم الماضي لأضرار كبيرة جراء الأمطار الموسمية وتحملت الدولة تكاليف باهظة بسبب عدم الاستعداد لذلك، وتحسب الدول لأي كوارث طبيعية بشكل كبير بعدما تواجه مثل تلك الظروف خصوصاً بعدما أكدت مصادر التنبؤات الجوية بأن الكويت قد تتعرض لأمطار كبيرة حتى العام المقبل. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- بعد مرور ما يقارب العام على تلك الأمطار الشديدة ما هي خطة الوزارة لمواجهة الظروف المشابهة لهذا العام؟ يرجى إرفاق إجابة علمية وفنية للاستعدادات. 2- وفقاً للخطة العلمية المدروسة للوزارة في هذا الشأن.. هل هناك توقعات بحدوث أضرار واسعة لبعض المناطق والطرقات؟ وما هي؟ يرجى إرفاق كشف بالمناطق والشوارع المتوقع تضررها بشكل واسع في حال تكررت تلك الأمطار.

وجه النائب فراج العرييد سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة د. جنان بوشهري قال في مقدمته: متوقعة البلاد في الموسم الماضي لأضرار كبيرة جراء الأمطار الموسمية وتحملت الدولة تكاليف باهظة بسبب عدم الاستعداد لذلك، وتحسب الدول لأي كوارث طبيعية بشكل كبير بعدما تواجه مثل تلك الظروف خصوصاً بعدما أكدت مصادر التنبؤات الجوية بأن الكويت قد تتعرض لأمطار كبيرة حتى العام المقبل. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- بعد مرور ما يقارب العام على تلك الأمطار الشديدة ما هي خطة الوزارة لمواجهة الظروف المشابهة لهذا العام؟ يرجى إرفاق إجابة علمية وفنية للاستعدادات. 2- وفقاً للخطة العلمية المدروسة للوزارة في هذا الشأن.. هل هناك توقعات بحدوث أضرار واسعة لبعض المناطق والطرقات؟ وما هي؟ يرجى إرفاق كشف بالمناطق والشوارع المتوقع تضررها بشكل واسع في حال تكررت تلك الأمطار.

استفسر عن مصدر تمويلها إن كان من الاحتياطي العام أم «الأجيال»

عاشور: هل اتفاقية تمويل شبه جزيرة سيناء بقيمة 1,086 مليار دولار قرض أم هبة؟



صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور سؤالاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك جاء كالتالي: أبرمت الكويت مع جمهورية مصر العربية اتفاقية لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء بقيمة 1,086 مليار دولار، وقرض بقيمة 26 مليون دينار لتمويل مشروع طريق النهضة في شرم الشيخ، وعليه أقدم بالأسئلة التالية:

1 - هل اتفاقية تمويل بقيمة 1,086 مليار دولار لشبه جزيرة سيناء قرض أم هبة من الكويت؟ وإذا كانت قرضاً كيف سيتم سداد القرض وكه هي نسبة الفائدة؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك. 2 - كم فائدة القرض المقدر قيمته بـ 26 مليون دينار الممنوح لتمويل مشروع طريق النهضة في شرم الشيخ؟ وكيف سيتم سداد القرض ومتى سيبدأ

مثل هذه القروض والهبات تأتي في ظروف اقتصادية لا تتوافق مع الوضع الاقتصادي للدولة، فلماذا لا تذهب هذه الأموال لسد العجز بالميزانية أو لدعم العجز بالميزانية حتى وإن كانت من صندوق التنمية؟ فأرباح الصندوق والجهات الاستثمارية تسد العجز بالميزانية ومن الأولي أن يتم دعم صندوق الاحتياطي العام بدلا من دعم اقتصاد دول أخرى.

العلاقات السياسية نحن أحرص من يكون عليها ونشارك الحكومة الاهتمام بها

الشاهين لإعادة النظر في منح الدول قروضاً وضرورة إنجاز المشاريع التنموية الداخلية



سامة الشاهين

شدد النائب سامة الشاهين على ضرورة إعادة النظر في علاقة الحكومة السياسية مع الدول من خلال إعطائهم القروض والمنح، والإسراع في إنجاز المشاريع التنموية الداخلية للإسكان والبنى التحتية. وقال الشاهين: ما حصل في اليومين السابقين كان مستغفراً للمواطنين والمواطنين بسبب المليارات الحديدية التي حولت للشقيقة مصر التي نحترقها ونعزها ولها حاضرة عريقة تاريخياً، ولكن الأموال العامة حرمة وهذا ما حدث عليه الدستور في مادته رقم 17 التي حرمت التعدي على الأموال العامة وواجب على مواطن الدفاع عنها، والمادة 36 من الدستور أكدت أن الاقتراض بالأسئلة التالية: 1- هل هناك توقعات بحدوث أضرار واسعة لبعض المناطق والطرقات؟ وما هي؟ يرجى إرفاق كشف بالمناطق والشوارع المتوقع تضررها بشكل واسع في حال تكررت تلك الأمطار.

دولار لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعطل مشاريع الإسكان والتنمية تمنح المليار لمصر. وقال الشاهين: لذلك مشاعر الاستفزاز والغضب الشعبي يجب أن نعبر عنها كنواب ومسؤولين وإيصالها لأنها بلغت ذروتها ولا يجب التحجج بالعلاقات السياسية والأمور السيادية لإسكات المواطنين عن هذه القضية، وللاسف تقوم الحكومة بمقاومة الحماسي صلاح الهاشم بسبب أفعالهم بأنه عكس صفو العلاقات بين البلدين، للمواطن حق التعبير برأيه سواء في القضايا الداخلية أو الخارجية، لاسيما قضايا التي تتعلق بالمواطنين العامة التي اوجب علينا الدستور جميعاً التحرك لها والانفاض من أجلها. وتابع الشاهين: العلاقات السياسية نحن أحرص

تعهد بتوفيرها وزارتا الداخلية والعدل

الدلال يقترح توفير سيارات متنقلة لإنجاز معاملات كبار السن وهم في منازلهم



محمد الدلال

قدم النائب محمد الدلال اقتراحاً برغبة طالب فيه بتوفير سيارات متنقلة لتنجز المعاملات بجميع مجالاتها لكبار السن وهم في منازلهم وتوفير كافة سبل الراحة لهم. وقال الدلال في مقدمة اقتراحه إن الإنسان يتقلب في مراحل حياته وفتراتها، من مراهقة إلى شباب وكهولة، ومن ضعف إلى قوة، وهكذا تسلم كل مرحلة إلى أخرى، «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ» الروم: 54، ولكن خلال المراحل الانتقالية التي يمر بها الفرد قد يصاب ببعض

صور الضعف التي تصعب كذلك عليه القيام بالواجبات الملقاة عليه ما يتطلب أن تراعى الدولة تلك الشريحة في مرحلة العمر المتقدم وتطور من خدماتها له. وأضاف الدلال أن الدستور الكويتي كفل حق خدمة هذه الشرائح العمرية، فقد نصت المادة الحادية عشرة من الدستور الكويتي على (تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية).

وأوضح أنه تقدم بهذا المقترح لتسهيل عليهم وإزالة العوائق الواقعة على تلك الشرائح، وأيضاً تخفيف الأزدحام في الجهات الحكومية وتسهيل تخلص معاملات كبار السن ممن تجاوزت أعمارهم 65 سنة على أن تبدأ بعض الجهات الحكومية في الخدمة وبالأخص وزارة الداخلية ووزارة العدل ويمكن تعميم أخرى مستقبلاً، والمقترح المائل تجربة عملية نتج في تطبيقها عدد من الدول واعتبرت من صور تطوير الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. ونص الاقتراح على الآتي: قيام كل من وزارة الداخلية ووزارة العدل على حدة بتوفير سيارات متنقلة تنجز المعاملات بجميع مجالاتها لكبار السن وهم في منازلهم وتوفير كافة سبل الراحة لهم ويكون في تلك السيارات موظف حكومي أو أكثر متمكنون ومدرّبون لخدمة كبار السن من عمر 65 وما فوق لإنجاز عدد من المعاملات والخدمات التي تقدمها تلك الوزارات.

فهاد: وقف الاكتتاب في «الزور» و«سوق المال» لحين تعديل القانون

استغرب النائب عبدالله فهاد العنزي الهجوم الممنهج من قبل البعض على قواعد الشريعة الفراء، لاسيما بعد فتوى وزارة الأوقاف في تحريم الاكتتاب في شركتي «الزور وأسواق المال». وقال فهاد في تصريح صحافي إن هناك محاولة للتلبس على الناس وإظهار الحق باطلاً يشان الفتوى بحرمته التعامل بالربا، لقول الله عز وجل: (يبحق الله الربا). وأضاف: جاء في الدستور الكويتي في المادة الثانية (دين الدولة الإسلام، والشريعة مصدر رئيسي للتشريع) وحيث نصت الفتوى الشرعية للأوقاف «الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالحرمة كالربا وحده، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة». وأعلن عن تقديمه ومجموعة من النواب بمقترح بقانون لمعالجة القصور التشريعي

عدم الدخول في مشاريع ربوية، لافتاً إلى أن هذا التعديل سيؤدي إلى تحقيق العدالة بين المواطنين جميعاً في الدخول في مشاريع الاكتتاب المطروحة، منطلقين من جعل أوضاع الشركات عموماً متوافقة مع أحكام الشريعة وفق ضوابط وتعليمات البنك المركزي وهيئة أسواق المال. وأوضح أن المادة 17 من الدستور والتي نصت على أن «لأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن» فبناء عليها، تحمل الحكومة المسؤولية السياسية فيما يخص حماية أموال الشعب من أي تعامل ربوي في الانتخابات العامة ووقف الاكتتاب إلى حين استرجاع المساهمين أموالهم والاستعجال في إقرار إضافة فقرة جديدة إلى المادة 10 من القانون رقم 116 لسنة 2014 لسد القصور التشريعي.

«التركيبة السكانية».. تحت مجهر المشرع في دور الانعقاد الثالث

بدأ من وكيل نيابة (ج) حتى أعلى وظيفة قضائية. ونصت الاقتراحات النيابية على أن تضع هيئة القوى العاملة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى مزايا تشجيعية للشركات والمؤسسات الفردية في القطاع الخاص يستفيد منها كل من قام بزيادة عدد العمالة الوطنية فوق النسب المحددة لكل قطاع لتحفيز جميع الشركات للاستفادة من هذه المزايا، كما تقوم هيئة القوى العاملة بزيادة أسعار الغرامات على الشركات والمؤسسات التي لا تلتزم بنسب العمالة الوطنية المحددة من الدولة.

إحلال العمالة الوطنية بدلا عن العمالة الأجنبية بالقطاع النفطي، وحصر الوظائف التخصصية من الطاقات الشبابية والكوادر الوطنية ووضع برامج تعليمية وتدريبية توصل الشباب الكويتي الطموح لشغل الوظائف التخصصية. ونصت الاقتراحات التي قدمها النواب رفع نسبة التكوين بالشركات والمقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية لتصل إلى 70%، وأن يتم فوراً وقف تعيين غير الكويتي في كافة أنواع الدرجات القضائية

المنزلي بتسديد رسوم التذكرة. واقترح النواب الذين قدموا اقتراحاتهم تشكيل فريق عمل يحدده مجلس الوزراء برئاسة وزير مختص وعضوية ممثلين ذوي صلاحيات من وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للقوى العاملة بتولي مهمة إعداد وتنفيذ خطة لعلاج مشكلات العمالة المنزلية عبر تقديم اقتراحات لسد الفراغ التشريعي، وإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم العمالة المنزلية. كما تقدم النواب بعدد من الاقتراحات الهادفة إلى

الضغط عن المواطنين وعدم مزاحمتهم على الخدمات العلاجية اقترح النواب توزيع مراكز فحص العمالة المنزلية على جميع المحافظات. ونصت الاقتراحات النيابية على ألا يسمح للعامل المنزلي بدخول البلاد إلا بوجود الكفيل لتسلمه من المطار، وأن يكون من ضمن بنود الاتفاقيات التي تعقدتها الكويت مع الدول التي تستقدم منها العمالة المنزلية أنه في حالة هروب العامل المنزلي أو ترحيله من قبل وزارة الداخلية تلتزم السفارة التي يتبعها العامل

جلب العمالة إلى البلاد، والحرص على انتقاء العمالة التي تخدم سوق العمل في الكويت، تقدم النواب بمجموعة من الاقتراحات برغبة تضمنت المطالبة بأن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت ومن تراه من ذوي الخبرة للاستعانة بهم في وضع اللوائح والشروط، والإطلاع على سوق العمل لجدولة وتحديد المهن الحرفية والفنية المتخصصة للوافدين والتي يحتاجها المجتمع الكويتي. وفي سبيل تخفيف

لدى اللجنة توجه لتقديم قانون جديد يتعلق بتحديد التركيبة السكانية. اقتراحات بقوانين تقدم النواب باقتراحين بقانونين لإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية وإدارتها، ويهدف اقتراحان إلى إنشاء لجنة تعمل على معالجة الخلل وتحقيق التوازن في التركيبة السكانية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي، ووضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة الحالية. اقتراحات برغبة وعلى أمل تقنين عملية

تشهره «الأنباء» أنه في إطار متابعة تطورات قضية التركيبة السكانية والخطط والإجراءات الحكومية في هذا الاتجاه، وجه النواب في دور الانعقاد الثالث عددًا من الأسئلة البرلمانية إلى الوزراء المختصين تتعلق بالمشكلة التي تواجهها الكويت، وبهدف طلبوا من خلالها إقاداتهم بأهداف إنشاء اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية في الكويت. كما سأل النواب عن الإنجازات والقرارات التنفيذية التي اتخذتها اللجنة والوزارات والجهات التي تتعاون معها لتنفيذ خطط معالجة اختلالات التركيبة السكانية، وإن كان

بقيت قضية معالجة التركيبة السكانية تحتل موقعها المتقدم ما بين أولويات أعضاء مجلس الأمة في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، نظراً لما تشكله هذه القضية من أهمية، وتأثيراتها المباشرة في النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية. واستخدم النواب مختلف الأدوات الدستورية في سبيل مناقشة هذه القضية والإجراءات والخطط من تداعيات الخلل فيها. أسئلة برلمانية وبهذا الإطار أعدت شبكة الدستور الإخبارية تقريراً